

استدامة بيئية نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم

د. جاد اسحق وعبير صفر

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

بيت لحم - فلسطين

بريد الكتروني: jad@arij.org ، abeer@arij.org

مقدمة

تدعو التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر، دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة. ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام تتطلب إحداث تكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات هي: النمو الاقتصادي والعدالة، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، فقد واجهت ومازالت تواجه العديد من التحديات والعراقيل، وعلى رأسها غياب السيادة والسيطرة الفلسطينية الكاملة على الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر السبب الرئيس في سلب التنمية وتعطيلها (Applied Research Institute - Jerusalem, 2007). وهذا ما يثير السؤال التالي: هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟ وهنا لا بد من التشديد على أهمية السعي لتحقيق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالرغم من كافة المعوقات السياسية، وذلك لتلبية تطلعات المواطن الفلسطيني الأساسية لحياة أفضل. فوفق الخصوصية الفلسطينية، فإن السعي لتحقيق تنمية مستدامة يعني تنمية القدرة على الصمود، وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع، واستنهاض طاقات الشعب واستثمار مقدراته بطريقة تستجيب لاحتياجاته بالرغم من الاحتلال وممارساته.

وضمن هذا السياق، تأتي الدراسة البحثية التي تحمل عنوان "استدامة بيئية نحو حياة أفضل: أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم" لتشكّل مفهوماً جديداً لملكية التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مفهوماً يعكس تصميم الشعب الفلسطيني على البقاء في أرضه وتوفير سبل العيش الكريم دون الخضوع للضغوطات المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي الانتقال من التنمية المستحيلة في ظل الاحتلال إلى التنمية بهدف الصمود والبقاء. فمن خلال هذه الدراسة، التي تم تنفيذها في الفترة بين 1 شباط 2006 و1 تشرين الأول 2008، قام معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) وبالتعاون مع مؤسسة CRIC الإيطالية، وبدعم من المفوضية

الأوروبية (برنامج لايف لدول العالم الثالث) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، باعتماد منهجية المشاركة الحقيقية والفاعلة من كافة الشركاء ذوي العلاقة سواء كانوا مؤسسات حكومية، أو سلطات محلية، أو مؤسسات مجتمع مدني، في عملية التخطيط التنموي المحلي من أجل مواجهة الواقع، والتخفيف من حدة المشاكل القائمة وتحقيق تنمية محلية شاملة متوازنة وحياة كريمة للمواطنين. وقد استهدفت الدراسة سبع سلطات محلية في محافظة بيت لحم تضم بلديات بيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور، والخضر والدوحة وزعترة ومجلس قروي بتير وذلك لبناء القدرات في هذه السلطات المحلية لتمكينها من قيادة عملية التنمية المحلية وتوجيهها ضمن مبدأ المشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي تمكين المجتمع المحلي من الإسهام في عملية التنمية بشكل جذري. (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، 2008)

وكانت هذه الدراسة البحثية بمثابة استجابة إلى الفصل 28 من جدول أعمال القرن 21 المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية "قمة الأرض" الذي عقد في البرازيل عام 1992، الذي يطالب السلطات المحلية بالدخول في حوار مع المواطنين والمؤسسات المحلية، وإشراكهم في عملية صنع القرار المتعلقة بمستقبل المجتمع، والتي تتمحور حول إعداد إستراتيجية عمل محلية للاستدامة أو ما يعرف بـ "جدول أعمال محلي للقرن 21" (الأمم المتحدة، 1992).

أهداف الدراسة البحثية

تلعب السلطات المحلية دورا حيويا في توطين جدول أعمال القرن 21 وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، وذلك لأن الكثير من المشاكل والحلول التي يعالجها جدول أعمال القرن 21 لها جذور في الأنشطة المحلية. لذا فإن مشاركة السلطات المحلية وتعاونها ستكون عاملا محددًا في تحقيق أهدافه. وتكمن أهمية هذا الدور في أن هذه السلطات المحلية هي "المستوى الحكومي الأقرب إلى الشعب" مما يجعلها الأكثر قدرة على التواصل مع المجتمع المحلي وبالتالي تنقيفه وتحفيزه من أجل الاستجابة لمطالبها بتعزيز التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 1992). فالسلطات المحلية هي الجهة المسؤولة عن توفير مجتمع سليم بيئيا، ومنصف وعادل اجتماعيا، ومنتج اقتصاديا، فعملها لا يقتصر على تقديم الخدمات.

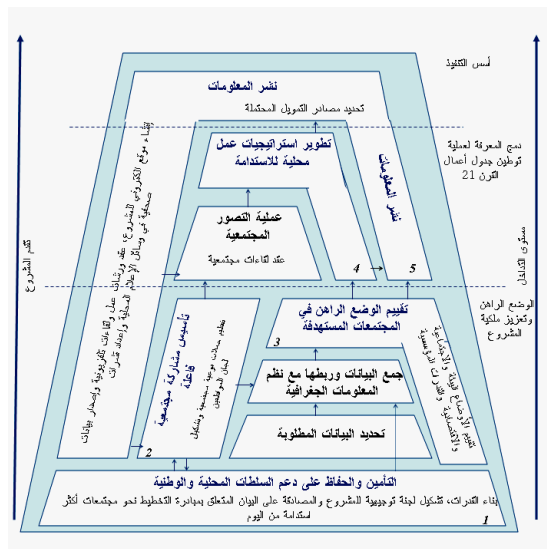
وفي هذا الصدد، فإن الدراسة البحثية هدفت إلى تطوير قدرات السلطات المحلية المستهدفة وذلك لتمكينهم من الدخول في حوار مع المواطنين والمؤسسات المحلية بهدف تطوير إستراتيجية عمل محلية للاستدامة خاصة بكل تجمع، والتي تعرف بـ "جدول أعمال محلي للقرن 21". فمشاركة أفراد المجتمع وتعاونهم مع السلطة المحلية في عملية صنع القرار المتعلقة بمستقبل المجتمع والتي تتمحور حول إعداد هذه الإستراتيجية ستكون عاملا محددًا في إحداث تغييرات جذرية وتعزيز التنمية المستدامة

على الصعيد المحلي. وتتمثل الأهداف الأخرى لهذه الدراسة بما يلي: (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، 2008)

- التأمين والحفاظ على مشاركة السلطات المحلية والوطنية المستهدفة خلال عملية تنفيذ الدراسة وبعدها.
- تأسيس مشاركة مجتمعية فاعلة.
- تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في التجمعات المستهدفة، وتقييم القدرات المؤسسية للسلطات المحلية في مجال تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- تطوير القدرات الفنية لمجموعة مختارة من موظفي المجالس البلدية والقروية المستهدفة في مجال استخدام نظم المعلومات الجغرافية، وإدارة قواعد البيانات، والمراقبة البيئية، وإنشاء نظام معلومات جغرافي خاص بكل تجمع.
- صياغة رؤية مشتركة حول استدامة المجتمع، وتحديد أهداف الاستدامة وغاياتها، وترجمتها إلى مشاريع تنفيذية.
- تطوير إستراتيجيات عمل محلية للاستدامة "جدول أعمال محلي للقرن 21".
- نقل المعرفة المكتسبة إلى السلطات المحلية الأخرى في الضفة الغربية، لتشجيعهم على المبادرة في تنفيذ مثل هذه الدراسات المتعلقة بالاستدامة.

منهجية العمل

اعتمدت منهجية تنفيذ الدراسة البحثية على تنفيذ خمس مراحل أساسية، تحتوي كل منها على عدة خطوات عمل وأنشطة مختلفة، وتشكل مراحل العمل هذه وخطواته الأساس لمنهج المشاركة المجتمعية الذي تم اعتماده خلال الدراسة للتوجه نحو استدامة التجمعات المستهدفة. ويوضح الشكل التالي هيكلية الدراسة، والتداخل بين مراحل العمل وخطواته.



وفيما يلي وصف موجز لمراحل العمل الأساسية، وأبرز النشاطات التي تم اعتمادها وتنفيذها ضمن هذه المراحل: (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، 2008)

التأمين والحفاظ على دعم السلطات الوطنية والمحلية

اعتمدت عملية تنفيذ الدراسة، بشكل أساسي، على تأمين الدعم الكامل من قبل السلطات المحلية والوطنية المستهدفة، وذلك لضمان مشاركتهم في الدراسة، خلال عملية التنفيذ وبعدها، حيث تم خلال هذه المرحلة:

- تطوير قدرات صانعي القرار (رؤساء البلديات/المجالس القروية، وأعضاء المجالس البلدية/القروية، مهندسي البلديات وممثلي السلطات الوطنية المشاركة في الدراسة) فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وعملية توطيد جدول أعمال القرن 21 محليا من أجل ضمان تنفيذ خطوات العمل بشكل فاعل وذلك من خلال تنظيم لقاءات توعية متخصصة، وتنظيم ورشة عمل دولية بمشاركة ممثلين عن بلديات ومؤسسات دولية لديها التزام نحو تحقيق تنمية مستدامة، وتطوير جدول أعمال محلي للقرن 21.
- إصدار بيان من قبل رؤساء السلطات المحلية المستهدفة الذين صرحوا، من خلاله، عن التزامهم بالمشاركة الفاعلة في نشاطات الدراسة، وتعهدوا بمواصلة التقدم نحو استدامة مجتمعاتهم وذلك بعد انتهاء الدراسة لإدراكهم بأن التنمية المستدامة عملية متواصلة لا تنتهي عند مرحلة معينة.
- مصادقة البيان المذكور أعلاه من قبل كافة السلطات الوطنية المستهدفة بما فيها وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي، ووزارة الزراعة، ووزارة الصحة، وسلطة جودة البيئة، وسلطة المياه الفلسطينية، ومحافظة بيت لحم والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- تشكيل لجنة توجيهية تضم 25 عضوا من كافة السلطات المحلية والوطنية المستهدفة وذلك لمشاركة فريق العمل بمتابعة عملية تنفيذ الدراسة وتنسيقها والإشراف عليها.

تأسيس مشاركة مجتمعية فاعلة

إن تأمين مشاركة مجتمعية واسعة، من مختلف أعضاء المجتمع، مع السلطات المحلية والوطنية، في عملية توطيد جدول أعمال القرن 21 محليا، يعتبر من أهم خطوات عمل الدراسة، وذلك لضمان مشاركتهم، بشكل فاعل، في عملية الاستشراف المجتمعية، وتطوير إستراتيجيات العمل المحلية

للاستدامة. وتم تحقيق ذلك عن طريق تنظيم حملات توعية مجتمعية على شكل جلسات إعلام وتوعية تم خلالها:

- تحديد آراء المشاركين حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة في مجتمعاتهم، بالإضافة إلى احتياجاتهم وتطلعاتهم للمستقبل.
- تطوير قدرات المشاركين ورفع مستوى وعيهم حول مفاهيم التنمية المستدامة وأهداف جدول أعمال القرن 21 والعلاقة بين أنماط الاستهلاك وأساليب المعيشة، وتحسين نوعية البيئة.
- تشكيل لجنة مواطنين مكونة من 5-7 أشخاص في كل تجمع، وذلك لتمكين المجتمع المحلي من مشاركة فريق العمل واللجنة التوجيهية في متابعة عملية تنفيذ الدراسة.

تقييم الوضع الراهن في التجمعات المستهدفة

تم في هذه المرحلة تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في التجمعات المستهدفة، وتقييم القدرات المؤسسية في مجال تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة، وذلك باستخدام أسلوب علمي يحدد الضغوطات والوضع الحالي، والممارسات الحالية. كما تم استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتقييم آثار الإدارة غير السليمة بيئياً للمياه العادمة والنفايات الصلبة على المياه الجوفية.

وقام فريق العمل بجمع البيانات المطلوبة لإعداد دراسة تقييم الوضع الراهن، ودمجها في نظام معلومات جغرافي متجانس وشامل خاص بكل تجمع، وذلك من خلال الدورة التدريبية التي أعطيت لمجموعة مختارة من موظفي السلطات المحلية المستهدفة، بهدف تطوير قدراتهم في مجال استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية وإدارة قواعد البيانات والمراقبة البيئية. كما تم تزويد السلطات المحلية بأجهزة حاسوب وبرنامج ArcGIS 9.2 ونظم المعلومات الجغرافية التي تم تطويرها، وذلك لتمكينهم من تحديث المعلومات، وتطوير عملية تقديم الخدمات والمراقبة والتخطيط على الصعيد المحلي. كما تم إعداد تقارير تقييم الوضع الراهن الخاص بكل تجمع وهو يقدم تحليلاً واضحاً للأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية الراهنة.

تطوير إستراتيجيات عمل محلية للاستدامة

تم تحديد عناصر إستراتيجية العمل المحلية للاستدامة "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" من خلال ما يعرف بعملية الاستشراف المجتمعية التي تهدف إلى تمكين المجتمع المحلي عن طريق التخطيط نحو مجتمع أكثر استدامة من اليوم. ويقوم هذا التخطيط على تحليل القوى المؤثرة في المجتمع، بالإضافة إلى صياغة رؤية مشتركة حول استدامة المجتمع، وتحديد أهداف الاستدامة

وغاياتها وترجمتها إلى مشاريع تنفيذية. وبالتالي أفضت عملية الاستشراف المجتمعية في كل تجمع إلى ما يلي:

- رؤية مشتركة حول استدامة المدينة/البلدة/القرية التي هي بمثابة هوية مستقبلية للتجمع بعد 20 سنة من اليوم، حيث أن هذه الرؤية هي الحلم والأمل الذي يرجوه المواطنون لحياة أفضل.
- تحليل القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في المجتمع، وذلك باستخدام أداة من أدوات التخطيط الاستراتيجي التي تعرف بتحليل SWOT.
- أهداف الاستدامة والتي تبين كيفية التوجه لتحقيق الرؤية المشتركة ضمن مجال تنموي محدد، بالإضافة إلى غايات محددة بأرقام وإطار زمني واضح وقابلة للقياس من شأنها تحقيق الأهداف المطروحة.
- مشاريع تنفيذية تعدّ ترجمة لأهداف الاستدامة وغاياتها، وذلك من أجل تحقيقها على أرض الواقع ضمن الفترة بين 2009 و2019.
- أولوية المشاريع المقترحة، وآليات تنفيذ تلك المشاريع ذات الأولوية العالية.

وبالاستناد إلى نتائج عملية الاستشراف المجتمعية ونتائج دراسة تقييم الوضع الراهن في المرحلة السابقة تم إعداد جدول أعمال محلي للقرن 21 خاص بكل تجمع.

نشر المعلومات

قام فريق العمل بإنشاء موقع الكتروني خاص بالدراسة هو <http://bethlehem21.arij.org> وذلك لنشر نتائج الدراسة في مختلف مراحلها والتواصل بين كافة الجهات المستهدفة. كما تم نقل المعرفة المكتسبة من خلال تنفيذ هذه الدراسة إلى السلطات والمؤسسات الوطنية والمحلية من خلال المؤتمر النهائي "مؤتمر التنمية المحلية للاستدامة في محافظة بيت لحم" والذي عقد تحت رعاية دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض ومشاركة إضافية إلى مشاركة معالي وزير الحكم المحلي السابق م. زياد البندك.

نتائج الدراسة البحثية

تشكل هذه الدراسة البحثية وغيرها من المبادرات عنصرا مهما في تطوير مسيرة التنمية، وتعميقها بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني من خلال ربط عملية التنمية وبناء المؤسسات الفاعلة القادرة على القيام بدورها بكفاءة، لتلبية احتياجات المواطنين، مع عملية التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، والصمود والثبات على أرضنا الفلسطينية. ومن هذا المنطلق فإن الدراسة البحثية اسهمت في تطوير

قدرات السلطات الوطنية والمحلية المستهدفة، وأعضاء المجتمع المحلي في مجالي التنمية المستدامة وعملية توطين جدول أعمال القرن 21 محليا، الأمر الذي مكنهم من الدخول في شراكة إستراتيجية للعمل معا نحو التخطيط لمجتمعات أكثر استدامة من اليوم، محققين بذلك تكاملا في عملية التنمية، حيث إن هذه الشراكة تشكل قاعدة التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني. وهنا تأتي أبرز نتائج الدراسة المتمثلة في تمكين المجتمع المحلي من الإسهام في عملية التنمية من خلال المشاركة مع صانعي القرار في عملية التخطيط الاستراتيجي التي أفضت إلى إستراتيجية عمل محلية للاستدامة تتمثل برؤية مشتركة لمستقبل المدينة/القرية وبأهداف الاستدامة وغاياتها، والمشاريع التنفيذية. فقد تم تطوير قدراتهم وتزويدهم بالبيانات العلمية اللازمة لتوجيههم نحو اختيار المسار السليم الذي يسعى إلى تحسين الأوضاع البيئية ويعود بالنفع العام على المواطن. فأفراد المجتمع المحلي وصانعو القرار دعوا إلى مستقبل يتم فيه موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة. ولقد انعكس ذلك في رؤيتهم المشتركة لاستدامة مجتمعهم. فعلى سبيل المثال، بلور المشاركون في اللقاءات المجتمعية المتعلقة بعملية الاستشراف التي عقدت في مدينة بيت لحم رؤيتهم المشتركة حول استدامة مدينتهم بما يلي: (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، 2008)

نحن أهالي مدينة بيت لحم نأمل أن تكون مدينتنا عام 2028

"مدينة سياحية آمنة، مزدهرة اقتصاديا، مواكبة للتطور التكنولوجي، محافظة على الموروث الديني والتاريخي والثقافي، نظيفة بيئيا، يتمتع جميع المواطنين فيها بروح المواطنة وبالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، خالية من التعصب ويتم فيها تفعيل القوانين وتطبيقها في ظل سلطة محلية فاعلة."

فهذه الرؤية المشتركة، ترسم صورة مستقبلية لمدينة بيت لحم، كما يراها المواطنون بعد 20 سنة، فهي تأكيد للأمور التي يرغبون في المحافظة عليها واستحداثها داخل مدينتهم، كما أنها تعكس تطلعاتهم الأساسية لحياة أفضل وتعطي الأمل في المستقبل. وانطلاقا من هذه الرؤية، قام المشاركون بتحديد إستراتيجيات تتمثل بأهداف وغايات محددة بأرقام وإطار زمني واضح من شأنها تحقيق الرؤية المشتركة وهي تتمثل بما يلي: (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، 2008)

الهدف الأول: إنعاش المدينة والفرد اقتصاديا

الغاية 1: خلق فرص عمل وتحسين دخل الفرد بحلول عام 2019

الغاية 2: تحسين المرافق وتطويرها السياحية في المدينة في الفترة بين 2009 و 2019

الغاية 3: استدراج مشاريع صناعية استثمارية متوسطة لتنمية اقتصاديات المنطقة في الفترة

بين 2009 و 2019

الغاية 4: حماية المنتجات المحلية وإنصافها

الهدف الثاني: حماية البيئة وتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية

الغاية 5: رفع كفاءة الخدمات والرقابة الصحية والبيئية لعملية ذبح المواشي والدواجن وبيعها بحلول عام 2013

الغاية 6: تطبيق سبل الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الصلبة بحلول عام 2013

الغاية 7: تطبيق سبل الإدارة السليمة بيئياً للمياه العادمة بحلول عام 2019

الغاية 8: تطوير مصادر بديلة للمياه الجوفية والطاقة في الفترة ما بين 2009 و 2019

الغاية 9: استخدام مصادر طاقة نظيفة للحد من ملوثات الهواء الناجمة عن المركبات في الفترة بين 2009 و 2019

الغاية 10: رفع مستوى الوعي البيئي بين مختلف شرائح المجتمع بحلول عام 2011

الهدف الثالث: تنمية وتمكين المجتمع المحلي

الغاية 11: تعزيز التكافل والتضامن الاجتماعي بين المواطنين، وتعميق الوعي لديهم بما يؤكد أن المدينة لكل قاطنيها بدون أي فوارق في الفترة ما بين 2009 و 2011

الغاية 12: تعزيز الثقة بين المواطنين والسلطة المحلية والمؤسسات غير الحكومية في الفترة بين 2009 و 2011

الغاية 13: تحسين خدمات الرعاية الصحية وتطويرها في المدينة بحلول عام 2013

الغاية 14: تحسين القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي بين عامي 2009 و 2013

الغاية 15: إيجاد منشآت ترفيهية ورياضية وثقافية بحلول عام 2013

الغاية 16: النهوض بالعملية التعليمية في جميع مراحل التعليم مع حلول عام 2013

كما تم، من خلال الدراسة، تطوير قدرات السلطات المحلية المستهدفة في مجال استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية وإدارة قواعد البيانات والمراقبة البيئية وذلك لمساعدتهم على تطوير عملية تقديم الخدمات والمراقبة والتخطيط على الصعيد المحلي، بما يكفل تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين بكفاءة عالية. ومن أبرز نتائج الدراسة أيضاً، تزويد السلطات المحلية بالوسائل التي تمكنها من التقدم نحو استدامة مجتمعاتها وهذه تشمل البيانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المدمجة في نظام معلومات جغرافي متجانس، بالإضافة إلى جدول الأعمال المحلي للقرن 21 الذي تم تطويره وتبنيه بالتوافق بين صانعي القرار والمجتمع المحلي. ويعد جدول الأعمال المحلي للقرن 21 وثيقة مهمة تستخدم في عملية التخطيط الإستراتيجي لتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. كما أنها ستساعد السلطات المحلية على الدخول للمستقبل بأولويات مرتبة ومحددة زمنياً وأن تطرق باب المانحين والجهات المنفذة وخاصة أنها معدة بشراكة مع المجتمع المحلي، الأمر الذي يمنحها القوة والشرعية ويعزز من الشعور بالملكية والمسؤولية عند المواطن مما يقود إلى الديمومة والنفع العام.

وقامت السلطات المحلية المستهدفة بتبني الإستراتيجيات والمشاريع التنفيذية المقترحة في جدول الأعمال المحلي للقرن 21، وذلك خلال جلسة خاصة للمجلس البلدي/القروي التي أقرت فيها الموافقة التامة على اعتماد الإستراتيجية وتطبيقها. ونظرا لأن المجالات والمشاريع التنموية التي تناولها جدول أعمال القرن 21 تتماشى، وبانسجام تام، مع البرامج التنموية لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية للأعوام الثلاث (2008 - 2010) التي أقرتها الحكومة في نهاية العام الماضي، فإن عملية ربط خطط التنمية المحلية بالخطة الوطنية سيسهم في عملية تمويل المشاريع المنبثقة عنها وتنفيذها دون هدر للموارد والمصادر. وضمن هذا السياق، أوصى دولة رئيس الوزراء، خلال المؤتمر النهائي، بتشكيل لجنة خاصة من كافة الأطراف المعنية لدراسة المشاريع المدرجة في جدول الأعمال المحلي للقرن 21 الخاص بكل تجمع، والخروج بأهم المشاريع المشتركة التي تأتي ضمن برامج الخطة الوطنية، الأمر الذي سيضمن تمويل وتنفيذ هذه المشاريع (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس، 2008).

خاتمة

إن لهذه الدراسة البحثية وغيرها من الدراسات والمبادرات، أهمية بالغة في تطوير مسيرة التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة أنها تتماشى مع عملية التخطيط التنموي على الصعيد الوطني. كما يأتي إعداد جدول الأعمال المحلي للقرن 21، الذي هو عبارة عن خطة تنموية إستراتيجية محلية خاصة بالتجمعات المستهدفة، ضمن سياق التخطيط الإستراتيجي التنموي للهيئات المحلية المبني على المشاركة المجتمعية الذي تسعى وزارة الحكم المحلي وبالتعاون مع الجهات الحكومية والمحلية ذات الصلة، ببلورة مفهوم عام حول هذا التخطيط، بحيث تكون هناك مرجعية موحدة للمشاركة، وتمكين المجتمع المحلي من الإسهام في عملية التنمية. كذلك فإن جدول الأعمال المحلي للقرن 21 المنبثق عن هذه الدراسة سيشكل رافدا لخطط التنمية الإقليمية والوطنية من حيث تحديد الأولويات التنموية والإجراءات المطلوبة لتلبية احتياجات المواطنين على الصعيدين المحلي والإقليمي.

لذا، نأمل أن تكون هذه الدراسة البحثية مثالا رائدا، ونهجا يحتذى به، ويصار إلى تطبيقه، من كافة السلطات المحلية في مختلف محافظات الوطن وخاصة أن عملية توطيد جدول أعمال القرن 21 على الصعيد المحلي ستعود بالفوائد التالية:

- عملية تخطيط إستراتيجي بشراكة مع المجتمع المحلي لتحديد خريطة الطريق للمستقبل.
- موازنة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار.
- تعزيز الثقة والشراكة بين المواطنين والسلطة المحلية.

- تعزيز التكافل والتضامن الاجتماعي بين المواطنين.
- رفع مستوى وعي المواطنين حول أهمية دورهم في تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي، خاصة أن السلطة المحلية هي المستوى الحكومي الأقرب إلى الشعب.

المراجع

الأمم المتحدة. (1992). جدول أعمال القرن 21. من موقع الأمم المتحدة الإلكتروني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: شعبة التنمية المستدامة:

<http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21/index.html>

معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج). (2008). مدينة بيت لحم: جدول الأعمال المحلي للقرن 21. بيت لحم. فلسطين.

Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ). (2007). Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory. Bethlehem. Palestine.